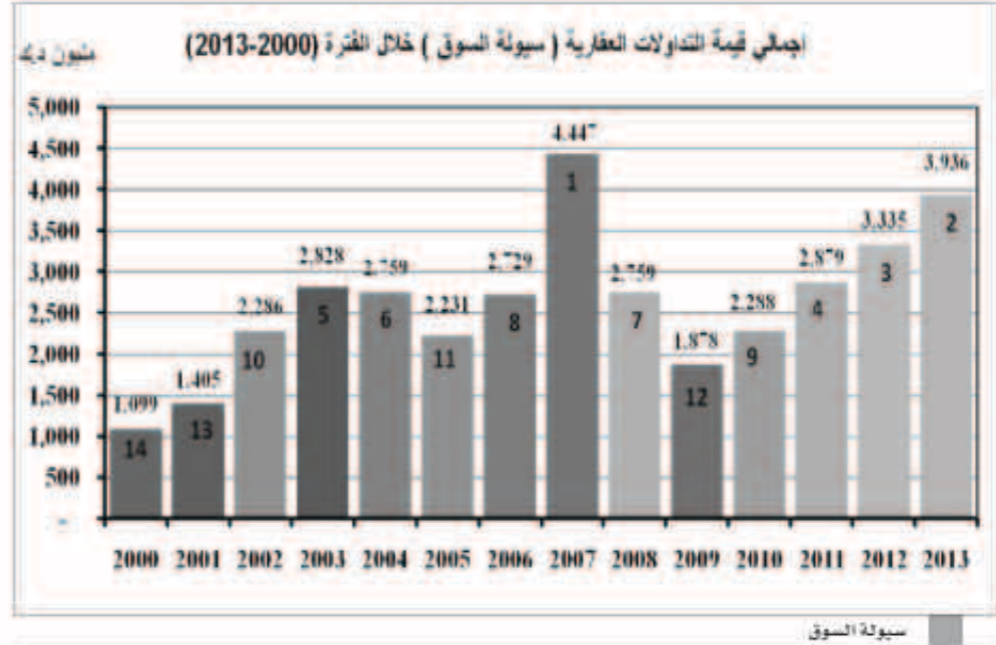


سيولة النصف الثاني بلغت 2107.8 مليون دينار

«الشان»: ارتفاع سيولة سوق العقار 18.0 في المئة خلال العام الماضي

■ سيولة نشاط السكن الخاص حققت ارتفاعاً بلغ 1944 مليون دينار وانخفضت مساهمته النسبية 49.4 في المئة من سيولة السوق



■ تداولات «الاستثماري» ارتفعت بنحو 1522 مليون دينار ونمو نسبة مساهمته في سيولة السوق إلى 38.7 في المئة

■ انخفاض نسبته 1.1 في المئة 15 مليار دينار جملة الإيرادات خلال 6 أشهر

القائمة. وتم تحصيل ما قيمته 851.154 مليون دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 141.859 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.2127 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 490 مليون دينار، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور، نفسه، وقال كانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 21.0026 مليار دينار، وصرف، فعلياً -طبقاً للششرة- حتى 2013/09/30، نحو 5.101 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ 850.171 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلاً، كما إن الإنفاق، في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مقبله في الأشهر الأولى منها، ورغم أن الششرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 10.7212 مليارات دينار، إلا أننا نرغب في شذره من دون التصحح باعتداده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور الستة، سيكون أقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف، فعلاً، والمعدل الشهري للإنفاق سوف يكون تصاعدياً، بما يجعل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وقد يكون أقل، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدر.

بين التقرير تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر سبتمبر 2013، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2013/09/30 6 شهور من السنة المالية الحالية 2013-2014 بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 15.8222 مليار دينار، أي بما نسبته نحو 87.4 في المئة من جملة الإيرادات المقدر، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 18.0959 مليار دينار، وبانخفاض نسبته نحو 1.1- في المئة، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2012/2013، والبالغة نحو 16.0056 مليار دينار. وأوضح وفي التفاصيل، تقدر الششرة الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2013/09/30، بنحو 14.971 مليار دينار، أي أقل بما نسبته 11.3- من السنة المالية، أعلى من مقبله في الأشهر الأولى منها، ورغم أن الششرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 10.7212 مليارات دينار، إلا أننا نرغب في شذره من دون التصحح باعتداده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور الستة، سيكون أقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف، فعلاً، والمعدل الشهري للإنفاق سوف يكون تصاعدياً، بما يجعل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وقد يكون أقل، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدر.

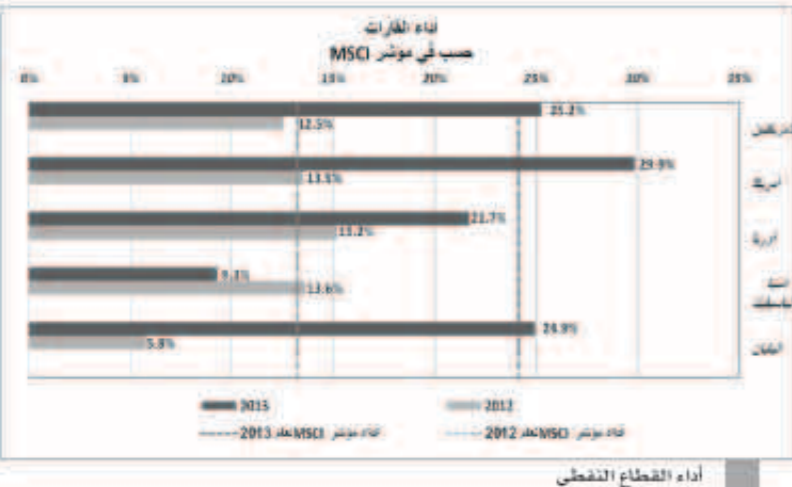
عام 2012، وارتفعت تداولات نشاط السكن الاستثماري، إلى نحو 1522 مليون دينار، مع ارتفاع في نسبة مساهمته، من سيولة السوق، إلى نحو 38.7 في المئة في عام 2013، فيما كان نصيبه نحو 35.7 في المئة من سيولة السوق في عام 2012. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 28.0 في المئة، مقارنة بعام 2012. وأضاف استحوذ نشاط السكن الخاص والاستثماري، على ما نسبته 88.1 في المئة، من سيولة سوق العقار، في عام 2013. تاركين نحو 11.1 في المئة من السيولة للنشاط التجاري، مقارنة بنحو 8.0 في المئة في عام 2012. واستمر هذا التراجع، في عام 2009 الذي حقق فيه ثاني أدنى مستوى سيولة، منذ عام 2000، من دون احتساب أثر التضخم، ثم عاد وتعافى، من جديد، في عام 2010، وامتد هذا التعافي إلى عام 2013. وأشار حقل سيولة نشاط السكن الخاص، ارتفاعاً، في عام 2013، فارتفع نصيب السكن الخاص من سيولة السوق، وكالات و عقوداً، إلى نحو 1944 مليون دينار، بينما انخفضت مساهمته النسبية إلى نحو 49.4 في المئة من سيولة السوق، حيث كان نصيبه نحو 55.6 في المئة، من سيولة السوق، في عام 2012. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص نحو 4.9 في المئة، مقارنة

بارتفاع، بعد عام 2000، ثلاثة أعوام متتالية، حتى نهاية عام 2003، لمصل مستوى سيولته إلى نحو 2828 مليون دينار، لتعود مؤشرات ضعفه إلى الظهور في عام 2004، ولتستمر هذه المؤشرات، حتى نهاية عام 2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار. وشهد 2006 تحسناً واضحاً، في سيولة السوق، رغم أنه كان عام تصحح، في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمر حتى سجل مستوى سيولة السوق 4447 مليون دينار، في عام 2007، وهو أعلى مستوى حققه خلال الـ 12 سنة الماضية، ولكنه سرعان ما تراجع، مرة أخرى، في عام 2008،

قال قال تقرير الشان الاقتصادي الأسبوعي انتهى عام 2013 وكانت حصيلة إيجابية إذ ارتفعت سيولة سوق العقار إلى نحو 3935.8 مليون دينار أي ما نسبته 18.0 في المئة مقارنة بسيولة عام 2012 البالغة 3334.6 مليون دينار. وجاءت سيولة عام 2013 في الترتيب الثاني، خلال الـ 14 سنة الماضية، بدءاً من عام 2000 وانتهاء بعام 2013. وبلغت سيولة النصف الثاني من عام 2013 نحو 2107.8 مليون دينار، حيث كانت أعلى من سيولة النصف الأول والبالغة نحو 1828 مليون دينار. وبين الرسم البياني، أعلاه، دورات سوق العقار للحل لـ 14 سنة، فقد بدأ السوق العقاري

يواكبها عادة ارتفاع في إيرادات الدولة وتساعد للسيولة

تقرير: استغلال ارتفاع صادرات النفط لتنفيذ خطة التنمية



صعوداً مستمراً لنسبة الصادرات النفطية لتبلغ أعلاها حتى الآن عام 2012 عند نحو 95.5 في المئة، مقترية من مستوى عامي 1974 و 1991 والقياسية تاريخياً، وذلك بعكس الأهداف المعلنة لخطة التنمية المقررة في فبراير 2010، والتي يحل أجلها في نهاية مارس 2014.



بين التقرير تمثل هذه الدورات الثلاث الأولى فرصاً مبهمة لتنوع الصادرات، أو هي تؤكد أن الكويت لم تفعل شيئاً، ونحن لا نزال في الدورة الرابعة التي لا يبدو أننا نستغلها جيداً، وتحديدًا فترة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية، التي يواكبها عادة ارتفاع في إيرادات الدولة وارتفاع للسيولة في الاقتصاد، وبالتالي يمكن استغلال هذه الموارد للتخطيط الدقيق وطويل الأمد لتطوير قطاعات إنتاجية وبدلية للنفط ولها قابلية للتصدير، بحيث تساهم في تخفيض النفقة في نسبة الصادرات النفطية من سبب لازمة اقتصادية إلى فرصة لتنويع مركز القطاعات المنتجة الوليدة، والافتكاك من أسرار الاعتماد الذي جعل الكويت تحتل موقعاً متخلفاً في الاقتصاد العالمي، والتي تخصصت موقع الدولة المصدرة للمواد الخام بالدرجة الأولى والمستوردة لكل ما عدا ذلك، تقريباً، في وضع شبيه بوضع جمهوريات الموز في أمريكا اللاتينية، في القرن التاسع عشر والعشرين، والتي تخصصت بإنتاج الفاكهة للدول المتقدمة، من دون تطوير صناعات

بعض الحقائق عن تطور الاقتصاد الكويتي، وأهمها هدر ثلاث فرص تاريخية، على الأقل، لتنويع الصادرات، وبالتالي الفشل في تخفيف الاعتماد على النفط. وتابع قوفاً للبيانات المتوفرة لدينا والممتدة منذ عام 1973، يمكن فهم التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية عبر تقسيمه لأربع دورات، على الأقل، وبالنسبة إلى مرتبة تغير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، من نسبة متدنية نسبياً، إلى مرتبة فمتدنية مرة أخرى، مع الإشارة إلى أن بيانات الصادرات موقفة بالقيمة النقدية وليس بالحجم أو الوزن، وبالتالي فإنها لا تتأثر، فقط، بحجم التصدير النقطي وغير النقطي، بل بأسعارهما كذلك. وهناك، على الأقل، أربع دورات تاريخية في الصادرات الكويتية، أولها الدورة البائدة منذ بداية

زيادة بلغت نسبتها 3.8 في المئة «سوق الكويت» يحتل المركز الرابع عشر على العالم من حيث الارتفاع خلال العام الماضي

■ متوسط الارتفاع للأسواق بمجموعها بلغ 18.2 في المئة بنهاية عام 2013 مقارنة بارتفاع 13.7 في المئة خلال 2012

قال الشان ارتفعت مؤشرات أسواق العالم، معظمها، خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، حيث ارتفع مؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI» للعالم ما نسبته 24.1 في المئة في نهاية العام، مقارنة بارتفاع في المؤشر نفسه، في عام 2012 بنحو 13.2 في المئة. ويعتبر وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره، كبيران، جداً، على بقية الأسواق العالمية، حيث شمل الارتفاع، في عام 2013، مؤشر MSCI، للولايات المتحدة، عندما ارتفع، بما نسبته 29.9 في المئة، وارتفع المؤشر الشامل للأمريكتين، بنسبة بلغت نحو 25.2 في المئة، أما مؤشر MSCI، الشامل لأوروبا، فقد ارتفع بنسبة بلغت نحو 21.7 في المئة، وارتفع المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 24.6 في المئة. وكان وضع أسواق آسيا من وضع الأسواق الأمريكية والأوروبية، معظمها، فمؤشر MSCI، لآسيا/الهادئ، ارتفع بنحو 9.3 في المئة، وحتى بارتفاع أقل من عام 2012 والذي بلغ نحو 13.6 في المئة. ويهيئ ارتفاع مؤشر أسواق العالم إلى نحو 17.8 في المئة، لو استثنينا منه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك نقل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر.

ويوضح الرسم البياني أداء الفئات، طبقاً لمؤشرات MSCI، حتى نهاية عام 2013، ومقارنة هذا الأداء، بما كان عليه، نهاية عام 2012. ويعرض الرسم البياني، للأداء المقارن لنمو «أو تراجيع» للمؤشرات، لمجموعة متنقاة من الأسواق العالمية المنتقاة، 16، سوقاً مالياً، خلال عام 2013، بما في ذلك سوق الكويت للأوراق المالية، من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار، وهو يشير، مقارنة بعام 2012، إلى الارتفاع في جميع الأسواق 16 سوقاً، كما ارتفع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية، طبقاً لمؤشر الشان، ليحل في المركز الرابع عشر، بارتفاع بلغت نسبته نحو 3.8 في المئة، مقارنة بنحو 2.7 في المئة، وبالمركز قبل الأخير، بين هذه الأسواق، في عام 2012. وتجد الإشارة إلى

الموارد لإعادة الإعمار، تحول هذا الصعود إلى انخفاض بعد ذلك مع تدني نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكويتية لنحو 88.1 في المئة عام 1998، ناني أدنى قاع لها بعد عام 1982 وفق بياناتنا. أما الدورة الثالثة للصادرات النفطية الكويتية فكانت في الفترة 1998-2009، وتتميز بكونها لم تشهد العودة للنسب القياسية للصادرات النفطية، لا من حيث الارتفاع ولا من حيث الانخفاض، وكانت أقصى نسبة بلغت نحو 94.9 في المئة عام 2006، أي خلال الطريق إلى نزوة الفقاعة المالية، العالمية والمحلية، وقبل انتعاجها عام 2008، لتتخفف إثرها نسبة الصادرات النفطية إلى نحو 90.6 في المئة عام 2009، وتعدن بذلك نهاية الدورة الثالثة وبداية الرابعة، التي لا تزال في فلقها، من دون تطوير صناعات متقدمة.

بعض الحقائق عن تطور الاقتصاد الكويتي، وأهمها هدر ثلاث فرص تاريخية، على الأقل، لتنويع الصادرات، وبالتالي الفشل في تخفيف الاعتماد على النفط. وتابع قوفاً للبيانات المتوفرة لدينا والممتدة منذ عام 1973، يمكن فهم التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية عبر تقسيمه لأربع دورات، على الأقل، وبالنسبة إلى مرتبة تغير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، من نسبة متدنية نسبياً، إلى مرتبة فمتدنية مرة أخرى، مع الإشارة إلى أن بيانات الصادرات موقفة بالقيمة النقدية وليس بالحجم أو الوزن، وبالتالي فإنها لا تتأثر، فقط، بحجم التصدير النقطي وغير النقطي، بل بأسعارهما كذلك. وهناك، على الأقل، أربع دورات تاريخية في الصادرات الكويتية، أولها الدورة البائدة منذ بداية

بعض الحقائق عن تطور الاقتصاد الكويتي، وأهمها هدر ثلاث فرص تاريخية، على الأقل، لتنويع الصادرات، وبالتالي الفشل في تخفيف الاعتماد على النفط. وتابع قوفاً للبيانات المتوفرة لدينا والممتدة منذ عام 1973، يمكن فهم التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية عبر تقسيمه لأربع دورات، على الأقل، وبالنسبة إلى مرتبة تغير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، من نسبة متدنية نسبياً، إلى مرتبة فمتدنية مرة أخرى، مع الإشارة إلى أن بيانات الصادرات موقفة بالقيمة النقدية وليس بالحجم أو الوزن، وبالتالي فإنها لا تتأثر، فقط، بحجم التصدير النقطي وغير النقطي، بل بأسعارهما كذلك. وهناك، على الأقل، أربع دورات تاريخية في الصادرات الكويتية، أولها الدورة البائدة منذ بداية

بعض الحقائق عن تطور الاقتصاد الكويتي، وأهمها هدر ثلاث فرص تاريخية، على الأقل، لتنويع الصادرات، وبالتالي الفشل في تخفيف الاعتماد على النفط. وتابع قوفاً للبيانات المتوفرة لدينا والممتدة منذ عام 1973، يمكن فهم التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية عبر تقسيمه لأربع دورات، على الأقل، وبالنسبة إلى مرتبة تغير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، من نسبة متدنية نسبياً، إلى مرتبة فمتدنية مرة أخرى، مع الإشارة إلى أن بيانات الصادرات موقفة بالقيمة النقدية وليس بالحجم أو الوزن، وبالتالي فإنها لا تتأثر، فقط، بحجم التصدير النقطي وغير النقطي، بل بأسعارهما كذلك. وهناك، على الأقل، أربع دورات تاريخية في الصادرات الكويتية، أولها الدورة البائدة منذ بداية

بعض الحقائق عن تطور الاقتصاد الكويتي، وأهمها هدر ثلاث فرص تاريخية، على الأقل، لتنويع الصادرات، وبالتالي الفشل في تخفيف الاعتماد على النفط. وتابع قوفاً للبيانات المتوفرة لدينا والممتدة منذ عام 1973، يمكن فهم التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية عبر تقسيمه لأربع دورات، على الأقل، وبالنسبة إلى مرتبة تغير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، من نسبة متدنية نسبياً، إلى مرتبة فمتدنية مرة أخرى، مع الإشارة إلى أن بيانات الصادرات موقفة بالقيمة النقدية وليس بالحجم أو الوزن، وبالتالي فإنها لا تتأثر، فقط، بحجم التصدير النقطي وغير النقطي، بل بأسعارهما كذلك. وهناك، على الأقل، أربع دورات تاريخية في الصادرات الكويتية، أولها الدورة البائدة منذ بداية

بعض الحقائق عن تطور الاقتصاد الكويتي، وأهمها هدر ثلاث فرص تاريخية، على الأقل، لتنويع الصادرات، وبالتالي الفشل في تخفيف الاعتماد على النفط. وتابع قوفاً للبيانات المتوفرة لدينا والممتدة منذ عام 1973، يمكن فهم التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية عبر تقسيمه لأربع دورات، على الأقل، وبالنسبة إلى مرتبة تغير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، من نسبة متدنية نسبياً، إلى مرتبة فمتدنية مرة أخرى، مع الإشارة إلى أن بيانات الصادرات موقفة بالقيمة النقدية وليس بالحجم أو الوزن، وبالتالي فإنها لا تتأثر، فقط، بحجم التصدير النقطي وغير النقطي، بل بأسعارهما كذلك. وهناك، على الأقل، أربع دورات تاريخية في الصادرات الكويتية، أولها الدورة البائدة منذ بداية